لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغنا
عنه بما استكن في الصفة والذى اجازها بلا قبح
نظر الى حصول شئ من التخفيف في الجملة وهو
حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر
التى خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهى
خمسة عشر قسما ماكان فيه ضمير واحد منها اى من
تلك البواقى اما في الصفة وهو سبعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن
وجها وحسن وجها بنصبه فيهما وحسن وجه بجره و
اما معمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه
فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان
الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وماكان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر
في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه

فيهما

فيهما وهما قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج
اليه وغير حسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة
وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما
قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان
وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في
المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير
فيها اى في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها
فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهى اى تلك
الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا
يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك
الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه
والا اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب
او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتثنى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)